الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقـــــدمة	٥
الباب الأول : التعريف بالاشكال وتحديده وتمييزه عن ماقد يختلط به وخصائص منازعات التنفيذ وأنواعها وشروط قبولها والتنظيم التشريعى لها.	٧
منازعات التنفيذ هى التى تنشأ بمناسبته ويكون هو سببها وتكون هى عارض من عوارضه.	٧
الإشكال هـو منازعـة وقتيـة فـى التنفيـذ تتميـز عـن المنازعـة الموضوعية.	١٠
أهمية التفرقة بين الاشكال الوقتى فى التنفيذ والمنازعة الموضوعية فى التنفيذ.	١٣
الاشكال هو عقبة قانونية فى التنفيذ وليس عقبة مادية.	١٤
خصائص منازعات التنفيذ.	١٥
أسس تقسيم منازعات التنفيذ.	١٨
أنواع منازعات التنفيذ وفقا لوقت إبدائها : منازعات قبل التنفيذ أو فى أثنائه أو بعد تمامه.	١٩
أنواع منازعات التنفيذ وفقا لموضوعها أى محلها .	٢١
المنازعة فى الحق الموضوعى.	٢٢
المنازعة فى الحق فى التنفيذ.	٢٢
المنازعة فى التنفيذ على مال معين.	٢٣
المنازعة فى إجراءات التنفيذ.	٢٣
أنواع منازعات التنفيذ وفقا لشخص رافعها : منازعـات من الدائن ومنازعات من المدين ومنازعات من الغير.	٢٣

الموضوع	الصفحة
أطراف منازعة التنفيذ.	٢٤
شروط قبول منازعات التنفيذ.	٢٤
شروط المصلحة فى رافع المنازعة.	٢٥
شرط الصفة الواجب توافره فى رافع المنازعة.	٢٦
شرط احترام حجية الأمر المقضى.	٢٧
التفرقة بين المنازعة فى التنفيذ والتظلم من وصف الحكم.	٢٨
التفرقة بين المنازعة فى التنفيذ وطلب وقف التنفيذ امام محكمة الطعن.	٢٩
التفرقة بين المنازعة فى التنفيذ والطعن فى الحكم.	٣١
التفرقة بين المنازعة فى التنفيذ والمنازعة فى تفسير الحكم المراد تنفيذه أو تصحيحه.	٣٣
العبرة فى تكييف المنازعة بأنها وقتية أى إشكال أو موضوعية هى بحقيقتها ومطابقة الوصف لنصوص القانون ولا يعتد بتكييف الخصم لها إذا كان مخالفا للقانون.	٣٣
التنظيم التشريعى لإشكالات التنفيذ ومنازعاته الموضوعية.	٣٤
الباب الثانى : إختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى الإشكالات ومنازعات التنفيذ الموضوعية .	٣٥
سلطة التنفيذ .	٣٥
نشأة نظام قاضى التنفيذ والأخذ به فى التشريع المصرى.	٣٧
الصورة المثلى لنظام قاضى التنفيذ.	٣٩
أهداف نظام قاضى التنفيذ.	٤٠
تحديد قاضى التنفيذ.	٤١
قاضى التنفيذ هو قاضى جزئى تتبع أمامه الإجراءات المقررة أمام المحكمة الجزئية.	٤٢

الموضوع	الصفحة
الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ ومدى اختصاصه بمنازعات تنفيذ أحكام القضاء الادارى وقرارات اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائى.	٤٣
قاعدتان تحكمان الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ.	٤٤
مدى إختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى منازعات تنفيذ الاحكام الجنائية.	٤٦
الأصل عدم اختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات تنفيذ الأحكام الجنائية واختصاص المحاكم الجنائية بها.	٤٦
الاستثناء : إختصاص قاضى التنفيذ بالمنازعة فى تنفيذ الحكم الجنائى المرفوعة من غير المتهم بشأن الأموال المطلوب التنفيذ عليها وشروط ذلك.	٤٧
تطبيق لمحكمة النقض بشأن عدم اختصاص قاضى التنفيذ بالنظر فى الإشكال المتعلق بذات الحكم الجنائى من حيث مضمونه وأساس قضائه.	٥٠
مدى إختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة بالأحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من المحاكم الجنائية.	٥١
تعلق الاختصاص الوظيفى لقاضى التنفيذ بالنظام العام.	٥٣
الاختصاص النوعى لقاضى التنفيذ: إختصاصه بالإشكالات ومنازعات التنفيذ الموضوعية.	٥٣
ما لا يختص به قاضى التنفيذ.	٥٨
زوال تعلق المنازعة بتنفيذ ما.	٦٣
تعلق الإختصاص النوعى لقاضى التنفيذ بالنظام العام.	٦٣
أثر خطأ المدعى فى وصف منازعته التنفيذية بأنها وقتية أو موضوعية.	٦٥

الموضوع	الصفحة
إختصاص قاضى التنفيذ بنظر منازعة التنفيذ الموضوعية التى وصفها رافعها خطأ بأنها إشكال وقتى.	٦٧
محكمة التنفيذ هى المحكمة ذات الإختصاص العام بالتنفيذ.	٦٩
إختصاص قاضى التنفيذ بمنازعات التنفيذ المتعلقة بالحجز الادارى.	٧٣
أهمية نوع المنازعة فى تحديد صفة قاضى التنفيذ عند الفصل فيها وأهمية التفرقة بين الإشكال والمنازعة الموضوعية.	٧٣
الاختصاص القيمى لقاضى التنفيذ.	٧٤
الوقت الذى منه يبدأ إختصاص قاضى التنفيذ.	٧٤
أحكام النقض المتعلقة بإختصاص قاضى التنفيذ بإشكالات التنفيذ ومنازعاته الموضوعية واختصاصه النوعى والقيمى بصفة عامة.	٧٨
الإختصاص المحلى لقاضى التنفيذ.	٩١
الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند التنفيذ على العقار.	٩٢
الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ عند الحجز على المنقول لدى المدين.	٩٣
الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ فى حجز ما للمدين لدى الغير.	٩٦
المقصود بإصطلاح "عند التنفيذ" الوارد فى المادة ٢٧٦ مرافعات.	٩٨
تحديد الاختصاص المحلى بالنظر لأول إجراء تنفيذى .	٩٨
الاختصاص المحلى فى حالة التنفيذ المباشر.	٩٨
مدى تعلق الاختصاص المحلى لقاضى التنفيذ بالنظام العام.	١٠٠
الطعن فى أحكام قاضى التنفيذ الصادرة فى الاشكالات وفى منازعات التنفيذ الموضوعية.	١٠٥
طبيعة القرارات التى يصدرها قاضى التنفيذ.	١٠٦
طرق الطعن فى أحكام وقرارات قاضى التنفيذ.	١٠٧

الموضوع	الصفحة
الطعن فى الأوامر على العراض التى يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور الوقتية.	١٠٨
الطعن فى الأحكام المستعجلة التى يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة.	١٠٩
الطعن فى الاحكام الموضوعية التى يصدرها قاضى التنفيذ بوصفه قاضياً للموضوع.	١١١
القرارات الإدارية التى يصدرها قاضى التنفيذ فى مجال التنفيذ.	١١٣
لا يجوز الإشكال فى الحكم الصادر فى الإشكال.	١١٣
أحكام النقض المتعلقة بطرق الطعن فى أحكام قاضى التنفيذ.	١١٤
متابعة قاضى التنفيذ لإجراءات التنفيذ وإشرافه على المحضر.	١١٧
عيوب نظام قاضى التنفيذ فى التشريع المصرى ووسائل إصلاحها.	١٢٠
عدم إختصاص قاضى التنفيذ بحل التناقض بين الحكم المنفذ به وحكم صادر من جهة قضائية أخرى.	١٢٤
إختصاص المحكمة الدستورية العليا بالنزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين.	١٢٤
لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار قرار بوقف تنفيذ الحكمين المتناقضين أو أحدهما وفقا لقانون المحكمة الدستورية العليا.	١٢٦
سلطة قاضى التنفيذ فى الإحالة عند الحكم بعدم الإختصاص.	١٢٧
الباب الثالث : شروط قبول الإشكالات وكيفية رفعها وإجراءاتها وصيغها والحكم فيها واثرها.	١٢٨
المادة ٣١٢ مرافعات والمذكرة الإيضاحية للقانون بشأنها.	١٢٨
تطبيق قواعد وضوابط القضاء المستعجل على الإشكالات.	١٣١
شروط قبول الإشكال فى التنفيذ.	١٣٢

الموضوع	الصفحة
الشرط الأول لقبول الإشكال : أن يكون المطلوب فى الإشكال إجراءاً وقتياً لا يمس أصل الحق.	١٣٢
لا يجوز لقاضى التنفيذ بصفته قاضيا للأمور المستعجلة أن يتعرض لأصل الحق.	١٣٥
لا يجوز لقاضى التنفيذ المساس بحجية الحكم المستشكل فيه.	١٣٦
لا يجوز لقاضى التنفيذ أن يؤسس حكمه فى الإشكال على أسباب تتصل بأهل الحق.	١٣٦
لا يجوز لقاضى التنفيذ أن يحكم بعدم الإختصاص إذا تبين له أن الحكم بوقف التنفيذ يمس أصل الحق بل يحكم برفض الإشكال والاستمرار فى التنفيذ.	١٣٦
ضرورة التفرقة بين تأسيس الإشكال الوقتى على أسباب موضوعية وبين عدم جواز المساس بالموضوع.	١٣٧
الشرط الثانى لقبول الإشكال : الإستعجال	١٣٨
الشرط الثالث لقبول الإشكال : وجوب رفع الإشكال قبل أن يتم التنفيذ.	١٣٩
قبول الإشكال إذا رفع قبل البدء فى التنفيذ أو بعد البدء فيه وقبل إتمامه.	١٣٩
لا عبرة بتمام التنفيذ بعد رفع الإشكال وقبل صدور حكم فيه.	١٤٠
لا يشترط لقبول الإشكال الوقتى أن يكون التنفيذ قد بدأ أو شرع فيه.	١٤١
الشرط الرابع لقبول الإشكال : رجحان وجود الحق .	١٤٢
الشرط الخامس لقبول الإشكال : يجب أن يكون الإشكال مؤسسا على وقائع لاحقة للحكم المستشكل فيه بإستثناء الإستشكال فى أوامر الأداء.	١٤٣

الموضوع	الصفحة
الراجح أن الحكم فى الإشكال الوقتى لا يمنع من رفع أى إشكال وقتى آخر عن سبب كان قائما وقت صدور الحكم فى الإشكال الأول.	١٤٤
الشرط السادس لقبول الإشكال : يجب ألا يتضمن الإشكال طعنا على الحكم المستشكل فى تنفيذه.	١٤٥
الشرط السابع لقبول الإشكال : أن يكون الاشكال من إختصاص قاضى التنفيذ.	١٤٥
مدى جواز قبول الإشكال أمام قاضى التنفيذ فى قرار النيابة العامة الصادر فى منازعة الحيازة وفقا للمادة ٤٤ مكرر مرافعات المستحدثة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢.	١٤٩
رأينا فى جواز قبول الإشكال أمام قاضى التنفيذ فى قرار النيابة العامة الصادر فى منازعة الحيازة وفقا للمادة ٤٤ مكرر مرافعات المستحدثة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢.	١٥٠
جواز رفع الإشكال من الغير .	١٥١
جواز الجمع بين رفع الإشكال والطعن فى الحكم وطلب وقف النفاذ أمام محكمة الطعن.	١٥٢
كيفية رفع الإشكالات واجراءاتها.	١٥٣
طريقتان لرفع اشكالات التنفيذ :	
الطريقة الأولى : بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة.	
الطريقة الثانية : بإبداء الاشكال امام المحضر عند اجراء التنفيذ.	١٥٣
أثر الإشكال على التنفيذ :	
الإشكال الأول يوقف التنفيذ بمجرد رفعه.	١٥٤
سلطة المحضر فى وقف التنفيذ أو المضى فيه على سبيل الاحتياط وقيود ذلك.	١٥٤

الموضوع	الصفحة
مدى إستمرارية الأثر الواقف للإشكال الأول.	١٥٥
الإشكال الثانى لا يوقف التنفيذ بمجرد رفعه وانما بالحكم فيه.	١٥٨
إشكال المستأجر من الباطن يعتبر اشكالاً أول.	١٦٠
الإشكال الأول المرفوع من المحكوم عليه فى قضايا النفقة المنصوص عليها فى القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ لا يوقف التنفيذ.	١٦١
عدم جواز وقف تنفيذ الحكم بأمر على عريضة.	١٦٣
وقف التنفيذ مؤقتا لا يوقف صلاحية السند التنفيذى لإعادة التنفيذ بمقتضاه.	١٦٦
الإجراءات والدفوع والطلبات التى تبدى أثناء نظر إشكالات التنفيذ	١٦٦
عدم جواز إبداء طلبات فى الإشكال فى غيبة الخصم الآخر.	١٦٦
سلطة قاضى التنفيذ عند الفصل فى الإشكال.	١٦٧
سلطة قاضى التنفيذ فى الحكم فى الإشكال إذا أدخل المستشكل فيه خصوماً غير حقيقيين.	١٦٩
إبلاغ النيابة العامة بتزوير السند التنفيذى لا يحول دون الفصل فى الإشكال.	١٧٠
رفع دعوى تزوير أصلية على السند التنفيذى لا يحول دون الفصل فى الإشكال.	١٧١
سلطة قاضى التنفيذ فى ضم الإشكالات التى رفعت أمام محاكم أخرى عن نفس الحكم المستشكل فيه.	١٧٣
الإجراء الذى يتعين على قاضى التنفيذ إتخاذه اذا نكل المستشكل ضده عن تقديم أوراق التنفيذ.	١٧٤
الحكم فى الإشكال وتنفيذه والطعن فيه.	١٧٥
حجية الحكم الصادر فى الإشكال الوقتى.	١٧٧
زوال الأثر الواقف بشطب الإشكال.	١٧٨

الموضوع	الصفحة
جواز الحكم بالغرامة على المستشكل الخاسر.	١٨٠
صيغة إشكال فى تنفيذ حكم أمام قاضى التنفيذ.	١٨٢
صيغة صحيفة إشكال فى تنفيذ أمر على عريضة مقام من الصادر ضده الأمر.	١٨٣
أحكام النقض المتعلقة بإشكالات التنفيذ.	١٨٥
الباب الرابع : نماذج وتطبيقات لإشكالات التنفيذ .	٢٠٨
الفصل الأول : إشكالات التنفيذ الموجهة للأحكام الصادرة من المحاكم المدنية.	٢٠٨
الحكم كسند تنفيذى والمقصود بالسند التنفيذى وشروطه.	٢٠٨
السند التنفيذى هو سبب التنفيذ بالمعنى الشكلى.	٢٠٨
مادة ٢٨٠ مرافعات والمذكرة الإيضاحية للقانون بشأنها.	٢٠٨
الحق الموضوعى الذى يجرى التنفيذ لاقتضائه.	٢١٠
ضرورة توافر شروط ثلاثة فى الحق الموضوعى.	٢١٠
وجوب توافر الشروط عند البدء فى التنفيذ وفى ذات السند التنفيذى	٢١١
اولا : الشرط الأول الواجب توافره فى الحق الموضوعى : أن يكون الحق محقق الوجود	٢١٢
ثانيا : الشرط الثانى الواجب توافره فى الحق الموضوعى : أن يكون الحق معين المقدار.	٢١٣
ثالثا : الشرط الثالث الواجب توافره فى الحق الموضوعى : أن يكون الحق حال الأداء.	٢١٤
وجوب توافر الشروط الثلاثة عند الحجز التنفيذى.	٢١٥
فكرة السند التنفيذى وهدفها.	٢١٥
حكمة السند التنفيذى.	٢١٧
ثلاث قواعد تتعلق بالسند التنفيذى.	٢١٨

الموضوع	الصفحة
يجب توافر السند التنفيذى عند البدء فى التنفيذ الجبرى.	٢١٨
شرطان يجب توافرهما فى السند التنفيذى.	٢١٩
تعريف الحكم القضائى وأهميته كسند تنفيذى وكونه أكثر السندات التنفيذية شيوعاً فى العمل.	٢١٩
التفرقة بين نفاذ الحكم وتنفيذه.	٢٢٠
شرط تنفيذ الحكم القضائى جبراً أن يكون حكم إلزام.	٢٢٠
إشكالات تنفيذ الأحكام هى الأكثر شيوعاً فى العمل وهى جائزة بالنسبة لأحكام كافة المحاكم إذا ما توافرت شروطها.	٢٢١
إشكالات تنفيذ الأحكام قد تقدم من المدين المنفذ ضده أو الدائن طالب التنفيذ أو الغير.	٢٢٢
المبحث الأول : إشكالات ترفع من المدين المنفذ ضده.	٢٢٣
المطلب الأول : الإشكال من المدين لعدم جواز تنفيذ الحكم او لإنعدامه أو لصدوره من جهة غير مختصة.	٢٢٣
الإشكال من المدين لعدم جواز تنفيذ الحكم قانونا.	٢٢٣
الإستشكال فى تنفيذ الحكم لإنعدامه لفقده ركن من أركانه.	٢٢٦
جواز الإستشكال فى الحكم الصادر من محاكم جهة غير مختصة ولائيا.	٢٣٠
المطلب الثانى : الإشكال من المدين لغموض الحكم أو للخطأ فى وصفه بالنفاذ أو الخطأ فى الكفالة.	٢٣١
الإستشكال فى تنفيذ الحكم بسبب غموض منطوقه أو حدوث إبهام فيه ورفع دعوى بتفسيره للمحكمة التى أصدرته.	٢٣١
الإستشكال فى تنفيذ الحكم بسبب الخطأ فى وصفه وشموله بالنفاذ المعجل أو نهائيته أو الكفالة.	٢٣٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثالث : الإشكال من المدين لكون الحق غير معين المقدار أو غير محقق الوجود أو غير حال الأداء.	٢٣٦
إشكالات فى التنفيذ من المدين بسبب واضح من ظاهر المستندات يتعلق بالحق الموضوعى المراد التنفيذ لإقتضائه.	٢٣٦
الإشكال فى التنفيذ لكون الحق غير محقق الوجود أو غير معين المقدار أو غير حال الأداء.	٢٣٦
المطلب الرابع : الإشكال من المدين لإقتضاء حق الدائن.	٢٣٧
الإشكال فى التنفيذ المؤسس على إنقضاء حق الدائن انقضاءاً واضحاً من ظاهر المستندات ولسبب لاحق لصدور الحكم المستشكل فيه.	٢٣٧
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على إنقضاء الإلتزام بالوفاء	٢٣٨
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على العرض الحقيقى للدين على الدائن.	٢٤٠
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على سقوط حق الدائن بالتقادم.	٢٤٢
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على إنقضاء الإلتزام بالإبراء .	٢٤٦
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على إنقضاء الإلتزام بالتجديد .	٢٤٧
إشكال المدين فى التنفيذ المؤسس على إنقضاء الإلتزام بالمقاصة.	٢٤٧
إشكال المدين فى التنفيذ المؤسس على الدفع بعدم تنفيذ الإلتزام.	٢٤٩
الإشكال فى التنفيذ من المدين المؤسس على اتحاد الذمة.	٢٥٠
المطلب الخامس : الإشكال من المدين لعدم قيام الدائن بمقدمات التنفيذ.	٢٥١

الموضوع	الصفحة
التعريف بمقدمات التنفيذ وتحديدها.	٢٥١
ثلاث مقدمات للتنفيذ.	٢٥٤
المقدمة الأولى للتنفيذ : إعلان السند التنفيذى والتكليف بالوفاء.	٢٥٤
المقدمة الثانية للتنفيذ : إنقضاء المدة المحددة قبل البدء فى التنفيذ.	٢٦١
المقدمة الثالثة للتنفيذ : طلب الدائن التنفيذ.	٢٦٣
الحالات الاستثنائية التى يجوز فيها التنفيذ بدون مقدمات.	٢٦٥
تأسيس المدين لإشكاله فى التنفيذ على عدم قيام الدائن بمقدمات التنفيذ.	٢٦٧
المطلب السادس : الإشكال من المدين لعدم إتباع الدائن طريق التنفيذ المقرر قانوناً أو للخطأ فى اجراءات الحجز أو بطلانها.	٢٦٧
أمثلة للإشكالات المتعلقة باجراءات الحجز.	٢٦٨
إشكال المدين المؤسس على أن المال المراد حجزه غير مملوك له.	٢٦٩
صيغة إشكال أمام قاضى التنفيذ فى حجز توقع على أموال لا يجوز التنفيذ عليها إعمالا للمواد ٣٠٥-٣٠٩ مرافعات.	٢٧٠
المطلب السابع : دعوى عدم الإعتداد بالحجز كإشكال فى التنفيذ من المدين.	٢٧١
التعريف بدعوى عدم الإعتداد بالحجز وحالات رفعها.	٢٧١
اجراءات دعوى عدم الاعتداد بالحجز والاختصاص بها.	٢٧٣
الحكم فى دعوى عدم الاعتداد بالحجز.	٢٧٤
صيغة دعوى عدم الاعتداد بالحجز ترفع أمام قاضى التنفيذ بصفة مستعجلة من المحجوز عليه بالاذن له فى قبض دينه من المحجوز لديه وفقا للمادة ٣٥١ مرافعات.	٢٧٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثامن : إشكالات من المدين فى التنفيذ تتعلق بإجراءات بيع المنقول المحجوز.	٢٧٦
الاشكال بسبب عدم كف المحضر عن البيع.	٢٧٨
المطلب التاسع : إشكالات المدين فى اجراءات التنفيذ على العقار ووقف بيع العقار.	٢٨٠
وقف بيع العقار.	٢٨٠
حالات الوقف الوجوبى لبيع العقار.	٢٨١
حالات الوقف الجوازى لبيع العقار.	٢٨١
الحكم بوقف بيع العقار.	٢٨٢
المبحث الثانى : إشكالات ترفع من الدائن طالب التنفيذ.	٢٨٣
الإشكال من الدائن للإستمرار فى التنفيذ بسبب عدم جواز الطعن فى الحكم.	٢٨٥
الإشكال من الدائن للإستمرار فى التنفيذ بعد رفع دعوى الاسترداد	٢٨٦
الإشكال من الدائن للإستمرار فى التنفيذ بمقتضى حكم محكمة النقض أو حكم محكمة الإستئناف كسند تنفيذى.	٢٨٧
الإشكال من الدائن للإستمرار فى التنفيذ على أساس أن إشكال المدين هو إشكال ثان لا يرتب وقف التنفيذ بمجرد رفعه.	٢٨٨
المبحث الثالث : إشكالات ترفع من الغير.	٢٨٩
تطبيقات عملية : نماذج لأحكام محاكم التنفيذ بشأن الإشكالات التى ترفع من الغير.	٢٩٠
الفصل الثانى : إشكالات تتعلق بالشروط الواجب توافرها فى أطراف التنفيذ (الأهلية - الصفة - المصلحة).	٢٩٣
التعريف بطالب التنفيذ وأهمية تحديده.	٢٩٤
الشرط الأول الواجب توافره فى الدائن طالب التنفيذ : الصفة.	٢٩٥

الموضوع	الصفحة
الشرط الثانى الواجب توافره فى الدائن طالب التنفيذ : الأهلية.	٢٩٨
الشرط الثالث الواجب توافره فى الدائن طالب التنفيذ: المصلحة.	٣٠٠
أحكام نقض تتعلق بالدائن طالب التنفيذ ومسئوليته.	٣٠٠
المدين المنفذ ضده.	٣٠٤
صفة المدين المنفذ ضده.	٣٠٤
التنفيذ فى مواجهة الخلف العام.	٣٠٥
التنفيذ فى مواجهة الخلف الخاص.	٣٠٨
ضرورة وضوح صفة المنفذ ضده فى السند التنفيذى.	٣٠٩
اهلية المدين المنفذ ضده.	٣١٠
أهلية الوجوب والأصل جواز التنفيذ ضد أى شخص قانونى وإستثناءات تتمثل فى حصانة بعض الاشخاص ضد التنفيذ.	٣١٠
أهلية الأداء الواجب توافرها فى المدين المنفذ ضده.	٣١٢
التنفيذ ضد المدين المفلس.	٣١٣
البطلان هو جزاء مخالفة قواعد الأهلية.	٣١٥
أحكام نقض تتعلق بالمدين المنفذ ضده.	٣١٧
الفصل الثالث : الإشكالات فى تنفيذ أحكام المحكمين .	٣١٩
التعريف بالتحكيم وأنواعه وأهدافه.	٣١٩
التنظيم التشريعى لقواعد التحكيم.	٣٢٠
الاختصاص بمسائل التحكيم وفقا للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤.	٣٢٠
بطلان حكم التحكيم.	٣٢١
حجية أحكام المحكمين وتنفيذها وفقا للقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤	٣٢٢
وجوب صدور أمر بتنفيذ حكم المحكم.	٣٢٤
الإستشكال فى تنفيذ حكم المحكم.	٣٢٤
الفصل الرابع : الإشكالات فى تنفيذ الأوامر على العرائض.	٣٢٤

الموضوع	الصفحة
القوة التنفيذية للأوامر على العرائض.	٣٢٤
الإشكال فى تنفيذ الأوامر على العرائض.	٣٢٦
جواز الاشكال من الغير فى تنفيذ الأمر على عريضة المساس بحق من حقوقه.	٣٢٨
تطبيقات عملية : أحكام قضائية تتعلق بالاشكالات فى الأوامر على العرائض.	٣٢٨
الفصل الخامس : الإشكالات فى تنفيذ أوامر الأداء.	٣٣١
القوة التنفيذية لأوامر الأداء.	٣٣١
الإشكال فى تنفيذ أمر الاداء.	٣٣٢
تطبيقات عملية : أحكام قضائية تتعلق بالإشكالات فى أوامر الأداء	٣٣٤
الفصل السادس : الإشكالات فى تنفيذ قوائم الرسوم.	٣٣٥
تطبيقات عملية : أحكام قضائية تتعلق بقوائم الرسوم والإستشكال فى تنفيذها.	٣٣٦
الفصل السابع : الإشكالات فى تنفيذ الأحكام والأوامر والسندات الرسمية الأجنبية وحكم المحكمين الأجنبى.	٣٤٣
ضرورة الحد من مبدأ أقليمية القضاء.	٣٤٣
الأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى.	٣٤٤
مبدأ المعاملة بالمثل.	٣٤٤
التفرقة بين تنفيذ الحكم الأجنبى والإعتداد بحجيته.	٣٤٤
أحكام نقض تتعلق بالأمر بتنفيذ الحكم الأجنبى ومبدأ المعاملة بالمثل.	٣٤٥
إختصاص المحكمة الابتدائية بإصدار الأمر بتنفيذ الحكم أو السند الأجنبى.	٣٤٧
شروط إصدار الأمر بتنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى.	٣٤٨

الموضوع	الصفحة
الشرط الأول : أن يكون الحكم أو الأمر صادراً من هيئة قضائية مختصة وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه.	٣٥٠
الشرط الثانى : أن يكون الحكم حائزاً لقوة الشئ المحكوم به وفقا لقانون البلد الذى صدر فيه.	٣٥٠
الشرط الثالث : أن يكون الخصوم قد كلفوا بالحضور ومثلو تمثيلا صحيحا.	٣٥٠
الشرط الرابع : ألا يكون الحكم أو الأمر متعارضاً مع حكم أو أمر سبق صدوره من المحاكم المصرية.	٣٥١
الشرط الخامس : ألا يتضمن الحكم أو الأمر الأجنبى ما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام فى مصر.	٣٥١
للمحكمة سلطة تقديرية فى إصدار الأمر بالتنفيذ.	٣٥٢
أحكام نقض تتعلق بشروط تنفيذ الحكم أو الأمر الأجنبى فى مصر	٣٥٢
تنفيذ حكم المحكم الأجنبى.	٣٥٦
أحكام نقض تتعلق بتنفيذ حكم المحكمين الأجنبى.	٣٥٦
الإشكال فى تنفيذ الحكم أو الأمر أو السند الرسمى الأجنبى أو حكم المحكمين الأجنبى.	٣٥٧
الفصل الثامن : الإشكالات فى تنفيذ أوامر تقدير مصاريف الدعوى.	٣٥٨
أحكام قضائية تتعلق بأوامر تقدير مصاريف الدعوى والإستشكال فى تنفيذها.	٣٦١
الفصل التاسع : الإشكالات فى تنفيذ أوامر تقدير أتعاب الخبراء ومصاريف الخبراء.	٣٦٢
الفصل العاشر : الإشكالات فى تنفيذ المحررات الموثقة.	٣٦٤
القوة التنفيذية للمحررات الموثقة.	٣٦٤

الموضوع	الصفحة
التفرقة بين المحررات الموثقة والمحررات الرسمية.	٣٦٥
التفرقة بين المحررات الموثقة والمحررات العرفية.	٣٦٥
التفرقة بين المحررات الموثقة والمحررات المسجلة.	٣٦٦
شروط إعتبار المحرر الموثق سنداً تنفيذياً.	٣٦٦
أساس إضفاء القوة التنفيذية على المحررات الموثقة.	٣٦٧
الإستشكال فى تنفيذ المحرر الموثق.	٣٦٩
الفصل الحادى عشر : الإشكالات فى تنفيذ عقد الصلح المثبت بمحضر جلسة المحكمة.	٣٧١
الفصل الثانى عشر : الإشكالات فى تنفيذ محضر بيع المنقولات المحجوزة ومحضر التسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ والمحضر المثبت لتعهد الكفيل وأى ورقة اخرى إعتبرها القانون سنداً تنفيذياً.	٣٧٢
محضر بيع المنقولات المحجوزة.	٣٧٢
محضر التسوية الودية لتوزيع حصيلة التنفيذ.	٣٧٣
المحضر المثبت لتعهد الكفيل.	٣٧٣
الاستشكال فى تنفيذ المحاضر سالفة الذكر وفى تنفيذ أى ورقة أخرى يعتبرها القانون سنداً تنفيذياً.	٣٧٣
الفصل الثالث عشر : الإشكالات فى تنفيذ الأحكام الإدارية.	٣٧٤
الأصل : عدم اختصاص قاضى التنفيذ بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الادارية.	٣٧٤
الاستثناء : إختصاص قاضى التنفيذ بنظر إشكالات تنفيذ الأحكام الإدارية المتعلقة بالمال.	٣٧٤
الفصل الرابع عشر : الإشكالات فى تنفيذ الحجوز الإدارية.	٣٧٦
إختصاص قاضى التنفيذ بنظر اشكالات الحجز الادارى.	٣٧٦

تطبيق قواعد قانون المرافعات المتعلقة بالاشكالات على إشكالات الحجز الادارى بما لا يتعارض مع قانون الحجز الادارى. ٣٧٨

الإشكال فى الحجز الادارى يوقف تنفيذه وكذلك المنازعة الموضوعية موقفة لتنفيذه وفقا للمادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى. ٣٨٠

تأسيس وأسباب الإشكال فى الحجز الادارى. ٣٨٠

تطبيقات عملية : أحكام قضائية تتعلق بالإشكالات فى تنفيذ الحجز الادارى. ٣٨١

الفصل الخامس عشر : الإشكالات فى تنفيذ الأحكام الجنائية. ٣٨٧

الأصل : إختصاص المحكمة الجنائية التى أصدرت الحكم الجنائى بنظر الإشكال فى تنفيذه. ٣٨٧

الإستثناء : إختصاص قاضى التنفيذ بنظر الإشكال فى تنفيذ الحكم الجنائى المالى المرفوع من غير المتهم المحكوم عليه وشروط ذلك. ٣٨٨

الراجح هو اختصاص قاضى التنفيذ بالاشكالات فى تنفيذ الأحكام الصادرة فى الدعاوى المدنية من المحاكم الجنائية. ٣٨٨

الفصل السادس عشر : الإشكالات فى تنفيذ قرارات النيابة العامة الصادرة فى منازعات الحيازة وفقا للمادة ٤٤ مكرر من قانون المرافعات. ٣٨٩

رأينا فى جواز الاشكال فى قرار النيابة العامة الصادر فى الحيازة أمام قاضى التنفيذ وأهمية ذلك من الناحية العملية. ٣٨٩

الموضوع	الصفحة
الفصل السابع عشر : الإشكالات فى تنفيذ أحكام النفقة والإشكالات فى تنفيذ أحكام الحبس الصادرة لعدم الوفاء بديون النفقة والإشكالات فى تنفيذ أحكام الأحوال الشخصية.	٣٩٠
الإشكالات فى تنفيذ أحكام الأحوال الشخصية بصفة عامة.	٣٩٠
أحكام النفقة تنفذ تنفيذاً معجلا وبلا كفالة وبقوة القانون.	٣٩١
أثر استئناف الحكم على تنفيذه.	٣٩٢
أثر المعارضة فى تنفيذ الحكم الغيابى.	٣٩٣
إشكالات التنفيذ التى ترفع بوقف تنفيذ الحكم الصادر بنفقة الزوجة عند نشوزها.	٣٩٣
إستشكال المطلق فى تنفيذ حكم نفقة المطلقة لمدة تزيد على سنة وحكم للنقض متعلق بذلك.	٣٩٥
أثر الاشكال الأول فى أحكام النفقة.	٣٩٧
الإشكال فى تنفيذ حكم الحبس الصادر لعدم الوفاء بديون النفقة.	٣٩٨
شروط الحبس فى دين النفقة .	٤٠١
مدة الحبس وأثره.	٤٠٣
إختصاص قاضى التنفيذ بالإشكال فى تنفيذ حكم الحبس لدين النفقة وخضوع الأثر الواقف للإشكال للائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنشورات وزارة العدل.	٤٠٣
منشورات وتعليمات وزارة العدل بشأن تنفيذ الأحكام الشرعية.	٤١١
اولا : منشورات لوزارة العدل تتضمن تعليمات الحبس لدين النفقة	٤١١
ثانيا : منشورات لوزارة العدل بشأن إشكالات تنفيذ الأحكام الصادرة فى النفقات أو الصادرة بالحبس.	٤١٣
ثالثا : منشور لوزارة العدل بشأن تنفيذ حكم الطاعة.	٤١٤

الموضوع	الصفحة
نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات.	٤١٤
الفصل الثامن عشر : الإشكالات فى تنفيذ الديون المستحقة للضرائب وفى اجراءات الحجز بشأن الضرائب.	٤١٧
إختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى إشكالات الحجز الإدارى الموقع إستيفاء لدين الضرائب.	٤١٧
طبيعة ديون الضرائب واجراءات إستيفائها والطعن فيها.	٤١٨
نماذج لإشكالات فى تنفيذ دين الضرائب.	٤٢٤
الإشكال فى تنفيذ دين الضرائب لعدم إعلان الممول أو بطلان اجراءات ربط الضريبة والمطالبة بها .	٤٢٤
الإشكال فى التنفيذ لأن الضريبة لم تستحق بعد.	٤٢٦
الإشكال فى تنفيذ دين الضرائب بسبب عدم ربط الضريبة نهائيا.	٤٢٦
الإشكال فى تنفيذ دين الضرائب بسبب توقف المنشأة عن العمل.	٤٢٨
الإشكال فى التنفيذ بسبب التنازل عن المنشأة للغير.	٤٢٩
الإشكال فى تنفيذ دين الضرائب لسقوط المطالبة بالتقادم.	٤٣١
تطبيقات عملية لإشكالات تنفيذ ديون الضرائب : أحكام نقض وأحكام قضاة التنفيذ بشأن إشكالات تنفيذ ديون الضرائب	٤٣١
الفصل التاسع عشر : الإشكالات فى تنفيذ أحكام محكمة القيم.	٤٣٨
عدم إختصاص قاضى التنفيذ – كقاعدة – بالإشكال فى تنفيذ حكم محكمة القيم لكونه ذو صبغة جنائية وإختصاص محكمة القيم به أو المحكمة العليا للقيم إذا كان الحكم صادراً منها	٤٣٨
الإجراءات أمام محكمة القيم وتنفيذ أحكامها.	٤٤٠
رفع الاشكال فى حكم محكمة القيم.	٤٤٣
تأسيس الأشكال فى حكم محكمة القيم.	٤٤٤

الموضوع	الصفحة
أوجه إختلاف إختصاص المحكمة العليا للقيم بوقف تنفيذ الحكم الصادر من محكمة القيم مؤقتا عن إختصاص محكمة الإشكال.	٤٤٥
إختصاص قاضى التنفيذ بالإشكال المرفوع من الغير فى الحكم الصادر من محكمة القيم عند التنفيذ الخاطئ على أمواله.	٤٤٦
الفصل العشرون : الإشكالات فى تنفيذ أحكام المحكمة الدستورية العليا.	٤٤٧
إختصاص المحكمة الدستورية العليا بنظر الإشكال فى تنفيذ حكمها وعدم إختصاص قاضى التنفيذ به .	٤٤٧
إجراءات رفع الإشكال أمام المحكمة الدستورية العليا وأثره.	٤٥٠
الباب الخامس : منازعات التنفيذ الموضوعية .	٤٥١
التعريف بمنازعات التنفيذ الموضوعية وأنواعها وهدفها وأمثلة لها	٤٥١
الإختصاص بنظر منازعات التنفيذ الموضوعية وشروط قبولها واجراءاتها.	٤٥٣
أثر رفع المنازعة الموضوعية على التنفيذ والحكم فيها وإستئنافه.	٤٥٥
خضوع بعض منازعات التنفيذ الموضوعية لقواعد خاصة نظمها المشرع.	٤٥٦
الفصل الأول : دعوى رفع حجز ما للمدين لدى الغير.	٤٥٧
مادة ٣٣٥ مرافعات والمذكرة الإيضاحية بشأنها.	٤٥٧
تعريف دعوى رفع الحجز.	٤٥٨
المحكمة المختصة بدعوى رفع الحجز .	٤٥٩
شروط قبول دعوى رفع الحجز واجراءاتها.	٤٥٩
آثار دعوى رفع الحجز.	٤٦٠
صيغة دعوى رفع الحجز.	٤٦١

الموضوع	الصفحة
أحكام النقض المتعلقة بدعوى رفع الحجز.	٤٦٢
الفصل الثانى : دعوى إسترداد المنقولات المحجوزة.	٤٦٣
كيفية الاعتراض على حجز المنقولات لدى المدين.	٤٦٣
تعريف دعوى الاسترداد.	٤٦٣
شروط دعوى الإسترداد.	٤٦٥
اجراءات دعوى الإسترداد والإختصاص بها والإثبات فيها.	٤٧٠
الآثار المترتبة على رفع دعوى الإسترداد.	٤٧٢
الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الأولى.	٤٧٢
زوال الأثر الواقف للتنفيذ رغم بقاء دعوى الإسترداد.	٤٧٣
زوال الأثر الواقف لدعوى الإسترداد بزوالها أو بحدوث ما يعرقلها.	٤٧٥
الآثار المترتبة على رفع دعوى الاسترداد الثانية.	٤٧٦
حق استرداد المنقولات المحجوزة بعد بيعها.	٤٧٨
الحكم فى دعوى الإسترداد.	٤٨٠
صيغة دعوى استرداد المنقولات المحجوزة.	٤٨١
أحكام النقض المتعلقة بدعوى استرداد المنقولات المحجوزة.	٤٨٣
الفصل الثالث : الاعتراض على قائمة شروط بيع العقار المحجوز	٤٨٥
تعريف الاعتراض على قائمة شروط بيع العقار المحجوز.	٤٨٥
المادة ٤٢٢ مرافعات والمذكرة الايضاحية للقانون بشأنها.	٤٨٥
معنيان للاعتراض على قائمة شروط بيع العقار.	٤٨٦
كيفية تقديم الاعتراض والاختصاص به وميعاده.	٤٨٦
الأشخاص الذين يجوز لهم الاعتراض.	٤٨٨
موضوع الاعتراض على قائمة شروط بيع العقار.	٤٨٩
اولا : الاعتراض بابداء ملاحظات على قائمة شروط البيع.	٤٨٩

الموضوع	الصفحة
ثانيا : الاعتراض بابداء أوجه لبطلان قائمة شروط بيع العقار.	٤٩٠
ثالثا : الاعتراضات الواردة فى نصوص خاصة.	٤٩٠
طلب وقف التنفيذ على الحصة الشائعة فى العقار.	٤٩١
طلب قصر التنفيذ على بعض العقارات.	٤٩١
طلب تأجيل بيع العقار.	٤٩١
طلب وقف الاجراءات لرفع دعوى الفسخ على المدين.	٤٩٢
جواز رفع الإشكال الوقتى لوقف التنفيذ على العقار.	٤٩٢
آثار الاعتراض على قائمة شروط البيع والحكم فيه.	٤٩٤
صيغة تقرير اعتراض على قائمة شروط البيع وفقا للمادة ٤٢٢ مرافعات وما بعدها.	٤٩٥
أحكام النقض المتعلقة بالاعتراض على قائمة شروط بيع العقار المحجوز.	٤٩٦
الفصل الرابع : دعوى الاستحقاق الفرعية كمنازعة موضوعية فى التنفيذ على العقار.	٥٠٨
مادة ٤٥٤ مرافعات والمذكرة الايضاحية للقانون بشأنها.	٥٠٨
تعريف دعوى الاستحقاق الفرعية وشروطها.	٥٠٩
الخصوم فى دعوى الاستحقاق الفرعية.	٥١١
المحكمة المختصة بدعوى الاستحقاق الفرعية وميعادها واجراءاتها.	٥١٢
أثر رفع دعوى الاستحقاق الفرعية.	٥١٤
الإثبات والحكم فى دعوى الاستحقاق الفرعية.	٥١٧
مقارنة بين دعوى استرداد المنقولات المحجوزة ودعوى الاستحقاق الفرعية وأوجه التفرقة بينهما.	٥١٩

الموضوع	الصفحة
صيغة صحيفة دعوى استحقاق فرعية وفقا للمواد ٤٥٤-٤٥٨ مرافعات.	٥٢٠
أحكام النقض المتعلقة بدعوى الاستحقاق الفرعية.	٥٢٢
الفصل الخامس : المنازعة الموضوعية فى توزيع حصيلة التنفيذ بطلب إبطال اجراءات التوزيع.	٥٢٥
بطلان اجراءات توزيع حصيلة التنفيذ.	٥٢٥
التمسك بالبطلان بالمناقضة فى القائمة المؤقتة لتوزيع حصيلة التنفيذ.	٥٢٥
التمسك بالبطلان والاعتراض على التوزيع بدعوى أصلية.	٥٢٦
طلب البطلان بدعوى أصلية فى حالة ما إذا لم تكن أوامر الصرف قد سلمت لمستحقيها.	٥٢٦
مدى جواز التمسك بالبطلان فى حالة ما إذا كانت أوامر الصرف قد سلمت لمستحقيها.	٥٢٨
أثر رفع دعوى البطلان والحكم فيها.	٥٣٠
صيغة دعوى إبطال اجراءات التوزيع وفقا للمادة ٤٨٤ مرافعات بإعتبارها منازعة موضوعية فى التنفيذ.	٥٣١
الفصل السادس : منازعات التنفيذ الموضوعية فى الحجز الإدارى.	٥٣٣
خضوع منازعات التنفيذ الموضوعية فى الحجز الادارى لقانون المرافعات بما لا يتعارض مع قانون الحجز الادارى.	٥٣٣
إختصاص قاضى التنفيذ بالفصل فى منازعات الحجز الادارى.	٥٣٤
رفع المنازعة الموضوعية فى الحجز الادارى واجراءاتها ونظرها والحكم فيها والطعن فيه.	٥٣٥

الموضوع	الصفحة
اولا : المنازعة الموضوعية فى الحجز الادارى على المنقول لدى المدين وأثرها فى وقف التنفيذ وفقا للمادة ٢٧ من قانون الحجز الادارى.	٥٣٥
ثانيا : المنازعة الموضوعية فى الحجز الادارى على ما للمدين لدى الغير.	٥٤٠
ثالثا : المنازعة الموضوعية فى الحجز الادارى على العقار.	٥٤٢
حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن تفسير المادة ٢٩ من قانون الحجز الادارى والتى قد تثار بشأنها منازعات.	٥٤٦
أحكام نقض تتعلق بالحجز الادارى ومنازعاته.	٥٥٠
للمؤلف كتب وأبحاث.	٥٧٠
الفهرس	٥٧٧

﴿ تم بحمد الله تعالى وتوفيقه ﴾